

عبير موسى: على القوى المدنية الالتحاق بنا لوقف أخونة تونس

رئيسة الحزب الدستوري الحر تحذر من مساعي النهضة للسيطرة على المحكمة الدستورية



في حوار لها مع العرب صدعت عبير موسى، رئيسة الحزب الدستوري الحر مع حركة النهضة الإسلامية داعية القوى المدنية إلى التحرك والانضمام إلى صفها من أجل وقف «أخونة الدولة التونسية» مشيرة إلى أن النهضة تسعى الآن إلى تركيز محكمة دستورية خاضعة لسيطرتها من خلال ترشيح شخص ليس مختصا في القانون وله علاقات مع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.



صفير الحديري
صحافية تونسية

تونس - قالت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى في حوار خاص مع «العرب» إن حركة النهضة الإسلامية ماضية في أخونة الدولة ما لم تتوحد القوى المدنية التي دعتهما إلى الالتحاق بها والتخلي عن الأحقاد السابقة» مشيرة إلى أن «مشروعها لا يؤسس لدكتاتورية جديدة بل العكس يستهدف تطوير منظومة الحريات وتحرير القضاء من هيمنة النهضة». وأضافت موسى، التي تكثف من تحركاتها في سياق التصعيد مع حركة النهضة، أن هناك مساعي من الإسلاميين للاستيلاء على المحكمة الدستورية التي يدور بشأنها جدل في تونس حول تركيبتها. وأوضحت السياسية التونسية أنها توجهت إلى القضاء لحل حركة النهضة التي لم تستوف شروط نشأتها القانونية في العام 2011 مؤكدة أنها تجهز لتوحيد مواقف الكتل النيابية في هذا الصدد لعرضها على أنظار البرلمان.

أخونة الإدارة التونسية

كشفت رئيسة الحزب الدستوري الحر أن حركة النهضة تسعى إلى إخضاع المحكمة الدستورية التي يدور بشأنها جدل في تونس لمشيتها من أجل «العبث» بالدستور والقوانين. وتخص هذه المحكمة حسب الفصول من 118 إلى 124 من الدستور التونسي لوجدها في النظر في دستورية القوانين التي تقع المصادقة عليها وكذلك دستورية المعاهدات التي يوقّعها الرئيس وغيرها.

وبالنسبة لأعضاء هذه المحكمة فإن مجلس نواب الشعب ينتخب 4 أعضاء، ليقوم لاحقا المجلس الأعلى للقضاء ومن بعده رئيس الجمهورية بتعيين كل منهما لـ 4 أعضاء بدورهم.

ورشدت مؤخرا الكتل النيابية في البرلمان التونسي عديد الشخصيات لعضوية هذه المحكمة ورئاستها.

في هذا الصدد، تقول عبير موسى «كتلة تنظيم الإخوان (النهضة) تسعى إلى الاستيلاء على المحكمة الدستورية وأخونتها من أجل تأويل الدستور في إطار المشروع الظلامي حيث يعاني دستور 2014 العديد من الهنات..

والنهضة رشحت محمد بوزغيب لرئاسة المحكمة من أجل تحقيق ذلك».

وأكدت موسى أن بوزغيب كان يشغل خطة «كاتب عام لاتحاد علماء المسلمين فرع تونس، وتم تكوينه طبقا للقانون القطري.. وهذا خطير جدا».

وتشير محدثتنا إلى أن العديد من قيادات ومسؤولي حركة النهضة الحاليين لديهم «علاقات مع جماعات إرهابية».

ولدى سؤالها عن أسباب ترشيح النهضة لبوزغيب (مختص في علوم الشريعة وليس القانون) الذي واجه انتقادات واسعة حتى من قبل الشارع التونسي قالت

موسى إن «الهدف من ذلك ضرب النموذج المجتمعي التونسي من خلال جعل هذا الشخص يؤول الدستور والقوانين».

ويتنافس بوزغيب على

مشروع يثير سخط الإسلاميين

المسلمين لأن «اللائحة تضمنت جزاين: الجزء الأول يصنف الجماعة تنظيميا إرهابيا والجزء الثاني يصنف كل له علاقة بالتنظيم العالمي مرتكبا لجريمة إرهابية».

موسى اتهمت في حوارها مع «العرب» النهضة بإبزاز شخصيات سياسية في تونس من خلال السيطرة على القضاء

وفي تعليق لها على الأزمة السياسية التي تعيشها تونس في خضم الدعوات إلى إسقاط حكومة إلياس الفخفاخ بسبب شبهات تضارب مصالح تتعلق به تقول عبير موسى إن «مجرد وجود النهضة هو في حد ذاته فساد لأن الحركة الإسلامية لم تستوف شروط تأسيسها القانوني».

وكانت رئيسة الدستوري الحر قد اتهمت الثلاثاء النهضة بتدليس وثائق تأسيسها مشيرة إلى إضفاء راشد الغنوشي (زعيم الحركة) لوثيقة التأسيس عام 2011 لكنه كان في لندن آنذاك.

وتقول في تعليقها على اتهام كتل محسوبة على النهضة للفخفاخ بتعلق شبهات الفساد به تقول موسى «عليهم فتح ملفات الجميع وأولهم هم (الإسلاميون)، لقد دخلوا تونس حفاة عراة فاصبحوا اليوم هم المتحكمون بالمشهد ويمتلكون السيارات الفاخرة ويقتنون عمارات فخمة ويمتلكون أموالا طائلة.. عندما يُفتح هذا الملف ستفتح ملفات أخرى».

وتحاول حركة النهضة واقتلاف الكرامة الشعبي الإسلامي تمرير مبادرات في هذه الأونة من أجل ما وصفوه بالحد من الخطاب التحريضي. وفي هذا السياق تقول موسى «هذه المبادرات تكشف حجم الفاشية التي يحملونها داخلهم لأن إدراج هذه النصوص يكرس دكتاتوريات جديدة، ونحن المستهدفون لأننا لم نترجمهم يعملون في سلام ويواصلون خطط التمكن والهيمنة على مفاصل الدولة وبذلك هم يريدون تكريس إقصاء جديد».

ويغرقونها إلى اليوم (الإسلاميين) بمشاريع قوانين تداين خارجي ويمنحون ضمانات الدولة لهذه المؤسسات للحصول على قروض خارجية في تجاهل لنسبة المديونية العامة التي بلغت 70 في المئة وتوجه إلى الثمانيين في المئة».

وتعطي محدثتنا شركة الخطوط التونسية الجوية نموذجا للمؤسسات التي يستغلها الإسلاميون لأجنداتهم قائلة «الوزير الإخواني أنور معروف الذي يتولى قيادة وزارة النقل واللوجستيك يعيث بمؤسسة الخطوط التونسية، لقد قام بإعفاء رئيس مديرها العام ليعين شخصا مقربا منهم للتعجيل بالتقويت في هذه المؤسسة لصالح المحاور التي ينتمي إليها حزبهم» في إشارة واضحة إلى قطر وتركيا.

واتهمت عبير موسى النهضة بـ«التواطؤ» مع قطر وتركيا من أجل استباحة الاقتصاد التونسي والدفع نحو تواصل عجز الميزان التجاري مع انقراض مسيرة إلى الاتفاقيتين اللتين أرادت الحركة الإسلامية تمريرهما على مجلس النواب في وقت سابق.

ونبهت موسى الشعب إلى محاولات حركة النهضة إبرام معاهدة حماية جديدة هذه المرة مع حلفائها (قطر وتركيا) بعد أن أفلسوا البلاد مشيرة إلى أنهم يصدد مفاوضة الشعب بالخبز والغذاء مقابل السيادة الوطنية.

مواصلة ملاحقة النهضة

فشلت عبير موسى وحزبها في وقت سابق من تمرير لائحة تستهدف تصنيف الإخوان المسلمين تنظيميا إرهابيا في خطوة شددت بعدها موسى انصار حزبها في الشارع.

وقالت موسى في حديثها للعرب «لقد توجهنا إلى القضاء لكي لا تكون سابقة في تاريخ المجلس من جهة، من جهة ثانية سنتوجه إلى رئاسة الحكومة من أجل ملاحقة تنظيم الإخوان وكل من يتعامل معهم لأنها هي المختصة في تصنيف الإخوان أو غيرهم كمنظمات إرهابية».

وحسب رأي موسى فإن تصنيف الإخوان تنظيميا إرهابيا يعني تصنيف النهضة نظرا لعلاقتها وعلاقات قياداتها بالتنظيم العالمي للإخوان

هذه الأحزاب لا تستطيع مجابهة الإخوان في ظل تشنتها». وتتهم موسى في حوارها مع «العرب» النهضة بإبزاز شخصيات سياسية تونسية من خلال السيطرة على القضاء إذ تشير إلى أنها كانت قاب قوسين أو أدنى من تشكيل تحالف مع كتل نيابية قريبة منها لكن حزب قلب تونس الذي يزعّمه نبيل القروي خضع لضغوط حسب تعبيرها لكي يغير مواقفه.

وكان حزب قلب تونس (الليبرالي) قد صوت ضد لائحة تصنيف الإخوان المسلمين تنظيميا إرهابيا التي تقدم بها الحزب الدستوري الحر.

نهب أموال الدولة

تعيش تونس على وقع أزمات اقتصادية خانقة بالرغم من الدعم الذي يقدمه شركاؤها لها حيث تُسجل البلاد انكماشاً اقتصادياً جعلها تتجه نحو تجعيد الزيادات في أجور الوظيفة العمومية وغيرها من الإجراءات التي تستهدف إنهاء أزمتهما الراهنة.

وفي تعليقها على هذه الأزمة تتساءل عبير موسى «أين ذهبت كل الأموال التي دخلت البلاد من خلال قروض وغيرها؟ لقد نهبها الإخوان الذين يتحكمون في المشهد منذ 2011 إلى الآن، لقد اعتمدوا سياسة ممنهجة منذ ذلك الحين لإفراغ خزائن الدولة».

وتضيف «لقد سعوا إلى إغراق البلاد بالقروض الخارجية وغيرها متجاهلين تبعات ذلك على السيادة الوطنية، وفي الواقع لا نتفاجأ من ذلك لأن هؤلاء ولأولهم للأجنبي لا يفكرون أبدا في مصلحة البلاد».

وتتابع موسى «القرار السيادي على المحك اليوم وتعرفون أن كل المحاولات الاستعمارية تكون بعد الإخضاع المالي والاقتصادي للدول، وهذا ما يحدث في تونس».

وتنوه موسى إلى المؤسسات العمومية التي تواجه حسب رأيها خططا للتفريط فيها لجهات خارجية مشيرة إلى مقترح قدمته حركة النهضة الإسلامية داخل البرلمان من أجل التقويت في أسهم شركة الخطوط التونسية الجوية وهي شركة مهددة بالإفلاس.

وتقول «المؤسسات العمومية في تونس تواجه حالة إفلاس تامة

لمساعي حركة النهضة للسيطرة على مفاصل الدولة إلى أبعد من مجرد «أخونة المحكمة الدستورية» حيث تقول «النهضة لديها مشروع باشرته في 2011 ولا تزال مستمرة فيه وهو إغراق الإدارة التونسية بالموالين لها سواء ذلك بالانتدابات أو التعيينات العشوائية أو غيرها».

في مواجهة هذه المحاولات تدعو عبير موسى في حوارها مع العرب كل القوى المدنية إلى الالتحاق بحزبها والتخلي عن «الأحقاد الأيديولوجية» مشيرة إلى أنها «تفتخر بماضي الحزب العائدين بن علي والذي أطاحت بحكمه العودة إلى الوراء».

وتتخوف العديد من الأحزاب التونسية والمنظمات الوطنية من أن تعود عودة موسى وحزبها للحكم إلى عودة الدكتاتورية حيث تعد موسى من الوجوه البارزة التي لا تخجل بانتمائها السابق لحزب التجمع الدستوري الذي ينتمي إليه الرئيس السابق الراحل زين العابدين بن علي والذي أطاحت بحكمه ثورة 14 يناير.

في هذا الإطار تقول عبير موسى «لا عودة إلى الوراء، نحن نعمل في إطار الديمقراطية اليوم، بل نحن من نريد اليوم تحسين هذه الديمقراطية وقدمنا مقترحاتنا من خلال تغيير الدستور الذي وضعه الإخوان (في إشارة إلى النهضة) على مقاسهم».

وتضيف «نحن قدمنا ضماناتنا ومستعدون لمبدأ اليد إلى كل القوى المدنية مهما كانت العائلة السياسية التي تنتمي إليها شرط عدم التوافق مع الإخوان الذين أغرقوا الإدارة التونسية بالتعيينات المشبوهة من أجل الحفاظ على نفوذهم وتعزيزه».

وعن العوائق التي تحول دون توحيد جبهة مدنية في تونس تتكون من أحزاب وسطية وحتى يسارية لمواجهة تمدد النهضة تقول موسى إن هذه «الأحزاب تم اخراقها من قبل الإخوان نظرا لغياب الانسجام داخلها وغياب الهيكل، للأسف

رئاسة المحكمة الدستورية مع عز الدين العرفاوي ومحمد العادل كنعيش ونور الدين الغزواني ومحمد قطاطة وعبدالجليل البوراوي وهم مختصون في القانون، بينما رشحت كتلة ائتلاف الكرامة المحسوبة على النهضة أيضا شخصية غير مختصة في القانون وهو جلال الدين علوش. وتذهب عبير موسى في تفسيرها

كتلة تنظيم الإخوان (النهضة) تسعى إلى الاستيلاء وأخونة المحكمة الدستورية من أجل تأويل الدستور في إطار المشروع الظلامي حيث يعاني دستور 2014 العديد من الهنات..

والنهضة رشحت محمد بوزغيب لرئاسة المحكمة من أجل تحقيق ذلك».

وأكدت موسى أن بوزغيب كان يشغل خطة «كاتب عام لاتحاد علماء المسلمين فرع تونس، وتم تكوينه طبقا للقانون القطري.. وهذا خطير جدا».

وتشير محدثتنا إلى أن العديد من قيادات ومسؤولي حركة النهضة الحاليين لديهم «علاقات مع جماعات إرهابية».

ولدى سؤالها عن أسباب ترشيح النهضة لبوزغيب (مختص في علوم الشريعة وليس القانون) الذي واجه انتقادات واسعة حتى من قبل الشارع التونسي قالت

موسى إن «الهدف من ذلك ضرب النموذج المجتمعي التونسي من خلال جعل هذا الشخص يؤول الدستور والقوانين».

ويتنافس بوزغيب على

موسى إن «الهدف من ذلك ضرب النموذج المجتمعي التونسي من خلال جعل هذا الشخص يؤول الدستور والقوانين».

ويتنافس بوزغيب على

موسى إن «الهدف من ذلك ضرب النموذج المجتمعي التونسي من خلال جعل هذا الشخص يؤول الدستور والقوانين».

ويتنافس بوزغيب على

موسى إن «الهدف من ذلك ضرب النموذج المجتمعي التونسي من خلال جعل هذا الشخص يؤول الدستور والقوانين».

ويتنافس بوزغيب على

موسى إن «الهدف من ذلك ضرب النموذج المجتمعي التونسي من خلال جعل هذا الشخص يؤول الدستور والقوانين».

ويتنافس بوزغيب على